
***Some aspects of reception of F. de Saussure linguistics by
contemporary Russian linguistic thought***

***The article by Vladimir Alpatov «Saussure and Bakhtine», translated
from Russian by Tahsin Razzak Azziz***

tahseen1@bk.ru

Commented by Mokhtar Zouaoui

mokh_zouaoui@yahoo.fr

Abstract:

F. de Saussure determined rigid limits of priorities in linguistics and separated language from speech that has no system in his opinion. M. M. Bakhtin in his work «The Problem of Speech Genres» accepted the differentiation of language and speech (utterance in his system of terms) unlike V. N. Voloshinov but he considered the concentration on the problems of language insufficient and the study of speech necessary. In the field of speech, he singled out the most stable component – speech genres that are set to speakers together with language. Now there are two opposite, but often co-existing trends. On the one hand, we see the desire for scientific rigor, especially in experimental and applied research. By a purely linguistic study of the functioning of language, linguists also try to rely on some stable characteristics, among which, of course, are speech genres. On the other hand, many linguists, compared with the previous period, have a level of scientific rigor, which has decreased. In general, in modern Russia the functional linguistics is far from the principles, which F. de Saussure relied on. And among the precursors of functionalism, Mikhail Bakhtin undoubtedly took an important place.

The modern functional linguistics took Saussure's limits away and expanded the object of studies including speech genres.

Keywords:

Ferdinand de Saussure, Mikhail Bakhtin, language, system, functional linguistics, speech.

مقال الباحث الروسي فلاديمير ألباتوف الذي نقدمه للقارئ العربي، ترجمة وتعليقا، من بين البحوث المعاصرة التي تناولت بالمقارنة فكري فرديناند سوسير (1857-1913) وميخائيل باختين (1895-1975) اللسانيين، وهو يعبر في الآن ذاته عن طبيعة تلقي الفكر الروسي المعاصر للسانيات سوسير؛ إذ ما انفك كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة منذ ترجمته إلى الروسية سنة 1933 منفذه الرئيس إليها، وعلى الرغم من أن هذا المقال، الذي نقله إلى اللسان العربي صديقنا الأستاذ الدكتور تحسين رزاق عزيز، نشر سنة 2016؛ أي بعد ما يفوق عقدا من الزمن على نشر كتابات سوسير الجديدة (2002)، فإن صاحب المقال لا يبرح يستشهد من كتاب المحاضرات بما يقيم به الحجة على سوسير لينتصر لميخائيل باختين. ولعل ركون الباحث لكتاب المحاضرات، دون سواه من نصوص سوسير الأصيلة التي باتت في متناول الباحثين، له ما يبرره؛ إذ يبدو أن الباحث، لاعتماده الكلي على الترجمة الروسية لكتاب المحاضرات، وخلو مكتبة بحثه من ذكر أصله الفرنسي، ليس له نصيب من المعرفة باللسان الفرنسي. ونحن إذ نشير إلى ذلك، فإنما لتأكيد أن الباحث فاته الاطلاع على ما أورده تيليو دو مورو من الملاحظات الخطيرة التي نشرت أول الأمر بالإيطالية سنة 1967، وترجمت إلى اللسان الفرنسي وأردفت إلى طبعة نقدية عن كتاب المحاضرات سنة 1972، ملاحظات لا تقتصر على النظر في طبيعة تأليف كتاب المحاضرات، وترتيب أبوابه وتتابع فصوله، بل تجتهد أيضا في تمييز أفكار سوسير الأصيلة عما أضيف إليها، في هذا الكتاب، من تصورات لا تمت بصلة إلى ما كان سوسير يلقنه لطلبته.

إن اطلاع الباحث على الترجمة الإنجليزية التي صدرت سنة 2006، لم يمكّنه من إنزال أفكار ميخائيل باختين اللسانية، التي ما تزال تحتفي بها المحافل العلمية لجدها وجودتها، المنزلة الإستيمولوجية المعاصرة، ولو كان فعل لكانت المقارنة التي عقدها بين أفكار سوسير وباختين اللسانية اتجهت الوجهة المخالفة لما تمخض عنه مقاله، ولأدرك أن النقود التي انهال بها على سوسير، بالاستناد إلى

كتاب المحاضرات، ستحل محلها أفكار نقدية أخرى، مؤسّسة لاستنادها إلى أفكار سوسير الأصلية المنشورة سنة 2002، ومؤسّسة لوعي نقدي لساني جديد، ينزل أفكار سوسير وباختين المنزلة العلمية نفسها، لأن الخصومة الموهمة، بالقول إن سوسير انتصر للنسق اللساني على الكلام الذي أعاد له باختين موقعه الطبيعي من علم اللغة، من خلال النظر في أجناس الخطاب، خصومة ستتحول إلى استشراف علمي جديد لو أن أفكار باختين الرائدة أعيد ترتيبها في إطار مشروع سوسير الحقيقي، الرافض للفض ما بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام، مشروع تلخّصه المعادلة التي باتت مألوفاً لدينا: «السيمولوجيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متّصل».

إن الأهمية التي ينطوي عليها المقال المترجم لا تحتاج إلى تبرير، فهو يقدم للقارئ العربي تصورا أصيلا عن فكر باختين ينهل من اللسان الروسي مباشرة، خلافا لعدد من البحوث التي ركنت إلى ألسن أجنبية تحدثت عن أفكار باختين، من مثل الفرنسية والإنجليزية، وهو فضلا عن ذلك يقدم للقارئ العربي نبذة عن واقع الدراسات اللسانية الروسية المعاصرة التي اتجهت صوب مداولة الكلام مخالفة بذلك كثيرا من المبادئ البنوية الأوروبية واللسانيات التوليدية الأمريكية.

فلاديمير ألباتوف

«سوسير وباختين»¹

لقد بات معلوما أن الدراسات الحديثة لأجناس الخطاب تستند، إلى حد كبير، إلى أعمال ميخائيل باختين التي سبقت عصرها، لا سيما مخطوطته، التي لم ينهها، الموسومة بـ«مسألة أجناس الخطاب» التي كتبها بين سنتي 1953 و1954، ونشرت سنة 1978. وإنه لمن الضروري النظر في ارتباط الأفكار التي احتوت عليها هذه المخطوطة بما شاع من أفكار لسانية في الفترة التي ألّفت فيها، وخاصة أفكار سوسير في اللسانيات العامة التي تصدرت المشهد آنذاك، وهي المحاضرات التي نشرت بعد وفاة سوسير سنة 1916؛ أي قبل مائة عام تحديدا. لقد كان تصور سوسير يحتفظ بتأثيره، بشكل تام، خلال السنوات التي عكف فيها باختين على تحرير «مسألة أجناس الخطاب»، بما في ذلك في بلدنا على الرغم من الانتقاد الذي وجه له آنذاك، لاعتبارات أيديولوجية أو علمية. ولعل أهم

¹. العنوان الأصلي للمقال:

V. M. Алпатов, «СОСЦИОР И БАХТИН», Жанры речи, 2016, №1, С. 9–17.

الانتقادات التي اتسمت بالطابع العلمي تلك التي تضمنها الكتيب الذي أصدره ألكساندر سميرنيتسكي بالتزامن مع تأليف «مسألة أجناس الخطاب». وكانت الترجمة الروسية لمحاضرات سوسير في اللسانيات العامة التي صدرت أول الأمر سنة 1933 في متناول الباحثين، فقد احتوت مخطوطة «مسألة أجناس الخطاب» على إشارات إليها، لكننا نستند في هذا العمل إلى الطبعة الروسية الثانية [3] وهي جزء من المؤلف الجامع، «أعمال دي سوسير في اللسانيات»، الصادر عن دار التقدم (موسكو، 1977، 695 صفحة، الصفحات 35-273)، وكتفينا فيه بالإشارة إلى رقم الصفحة فقط.

لقد كانت مسألة التمييز الواضح بين المسائل اللغوية والمسائل غير اللغوية أهم المسائل التي بسطها سوسير في كتاب المحاضرات، لكنه انتهى، نتيجة لذلك، إلى توسيع حدود اللسانيات وتضييقها في الآن ذاته، من خلال رد الاعتبار للسانيات السنكرونية التي لا تحفل بتاريخ اللغة من جهة، وحصرت مجالات البحث الأخرى التي تحظى بالأولية، من جهة أخرى. ويمكن معاينة ذلك فيما تعلق بالتمييز بين اللسان «*langue*» والكلام «*parole*»، وهو الذي، خلافا للتمييز بين السنكرونية والدياكرونية، لم يكن السبب المباشر لاستياء اللغويين الذين لم يبلغ موقفهم حد الرفض الكلي لنسق سوسير الفكري برمته، كما هو حال فالتين نيكولايفيتش فولوشينوف. إن ما عبر عنه سوسير في هذا الشأن مألوف، فقد نادى بضرورة: «التموقع منذ الوهلة الأولى إلى جانب اللسان واتخاذ معيارا لكل مظهرات اللغة الأخرى» (ص47)، بعدما نبه إلى أن: «موضوع اللسانيات سيبدو لنا كالكتلة من الأشياء المتباينة، لا شيء يصلها فيما بينها، إن نحن أقبلنا على مدارسة اللغة، في الآن ذاته من زوايا متعددة. وإن نحن انتهجنا هذا المنهج فإننا سنفتح الباب على مصراعيه لعلوم أخرى من مثل علم النفس، والأنثروبولوجيات، والنحو المعياري، والفيلولوجيات، وغيرها من العلوم التي تميزها عن اللسانيات تمييزا محكما، والتي من شأنها المطالبة باللغة بوصفها موضوعا من الموضوعات التي تنظر فيها إن نحن لم ننتهج المنهج السوي» (ص47).

ولما كان اللسان في تصور سوسير «كيانا قائما بذاته» (ص48) فإن الكلام (الكلام = اللغة - اللسان) يفتقر إلى التجانس والوحدة، ومن ثم فإن «اللسانيات من شأنها الاستغناء عن العناصر الأخرى المكونة للغة» (ص53). لم يحظ مفهوم الكلام، من بين المفاهيم المؤسسة لتصور سوسير، إلا بتعريف جزئي، ولم تستقص خصائصه إلا بشكل عام جدا، من مثل القول: «إن الكلام هو مجموع ما يقول الناس»، وأنه «لا يتألف إلا من مجموع الحالات الفردية» (ص57). وليس من العسير التحقق، والحال هذه، من أن أجناس الخطاب تنتمي، في تصور سوسير إلى مجال الكلام.

لقد قام سوسير أيضا بالفصل بين «لسانيات اللسان» و«لسانيات الكلام»، واتخذ من أحد القسمين الذي هو اللسان الموضوع الرئيس، وباتت لسانيات الكلام مجرد فرع ثانوي (ص57)، ولم يقتصر حديثه عن ضرورة التمييز بين اللسانياتين؛ بل أردف قائلا: «إن تعاملنا سيقترص على لسانيات اللسان» (ص58). لكن الواقع أن ما أوتر عن سوسير وتناقضه كراسات طلبته يشير إلى وجود موضوع «لسانيات الكلام» في أواخر المحاضرات، دون أن تحتوي ملخصات الطلبة على شيء منها، دلالة على أن سوسير لم يتطرق إليها.

ولم يكتف سوسير بإبعاد لسانيات الكلام بل قام أيضا بإزاحة مجموعة من العناصر المؤلفة لما أطلق عليه تسمية اللسانيات الخارجية، لكنه لم يتطرق إلى مناقشة مسألة العلاقة القائمة بين لسانيات الكلام واللسانيات الخارجية، بل اكتفى بالتأكيد على ذلك قائلا: «إن التعريف الذي ارتضيناه للسان يقتضي استبعاد كل شيء يقع خارج كيانه ونظامه؛ أي ما أسميناه باللسانيات الخارجية، على الرغم من أن اللسانيات الخارجية تعنى بمسائل مهمة وهي المسائل التي عادة ما يلتفت إليها عندما يتعلق الأمر مباشرة بدراسة اللغة» (ص59)، وهي تشمل «جميع العلاقات الممكنة التي تربط بين تاريخ اللسان وتاريخ العرق أو الثقافة الحضارة»، و«العلاقات القائمة بين اللسان والتاريخ السياسي، وقضايا اللسان الأدبي (اللسان الفصيح)، ومسائل التوزيع الجغرافي للألسن (ص59-60).

يندرج إذن، ضمن اللسانيات الخارجية تخصصات لسانية من مثل تلك التي يصطلح عليها في الوقت الراهن باللسانيات الاجتماعية، والأسلوبيات، ولسانيات الثقافة. كما يندرج ضمن هذا الحقل المعرفي البحث في التفرعات اللهجية على الرغم من إمكانية دراستها دراسة بنيوية، وكذا البحث في الاقتراض اللغوي (ص60-61)، على الرغم من أن أنساق الاقتراض في عدد من الألسن تمتلك أيضا سمات بنيوية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى اللسان الإنجليزي ذي النسق الفرعي الروماني الخاص. لقد باتت الظواهر اللغوية الخارجية تسمى إذن، غير لسانية، وعلى الرغم من أن الإجماع معقود على الأهمية التي تنطوي عليها دراستها، فإن اللسانيات الخارجية، على نحو ما يبرزه كتاب المحاضرات، «من شأنها أن تجتهد في مراكمة الجزئيات دون أن تكون مقيدة بما يستلزمه النسق» (ص60-61).

ليست مسألة الكتابة أوفر حظًا؟ في كتاب المحاضرات من مسائل أخرى؛ إذ إنها هي الأخرى «لا تمت بصلة بالنظام اللساني الداخلي»، فهي مجرد «آلة يثبت بها اللسان» (ص62)، ومن ثم فإن الأهمية التي طالما اكتسبتها الكتابة في علم اللغة أهمية «لا تستحقها» (ص64). إن مسألة جهاز النطق هي الأخرى مسألة ثانوية في اللسانيات (ص48)، فعمل هذا الجهاز لا يعد عملا سيكولوجيا

لذلك ينبغي عده أيضا «عملا ثانويا وحسب» (ص55)، ولئن جاء ذكره في المحاضرات فإن هذه الأخيرة ترفض بشدة وجهة النظر حول حاجة اللغوي إلى معرفة الحقائق المتصلة بهذا الجهاز (ص60).

ويقصى أيضا من مجال لسانيات اللسان كل ما يرتبط بعمليات الوعي؛ إذ إن «الإرادة والعقل» تعزيان إلى الكلام فقط (ص50)، و«اللسان ليس وظيفة المتكلم، بل هو نتاج نهائي يتمثله المتكلم بشكل سلبي، ولا يحتاج مطلقا إلى قصد مسبق» (ص50)؛ أي لا يتعلق الأمر البتة بخيار من جانب المتكلم الذي لا يستعمل إلا «المنتج النهائي». وفي هذا السياق، يمكننا أن نلمس جدلا خفيا قائما بين تصور سوسير وتصور ولهايم فون هامبودلت، فهذا الأخير يعتبر خلافا لسوسير اللسان نشاطا، كما أن مسألتي السلبية والقصد المسبق اللتين تنتفيان في تصور سوسير للسان تميزانه عن وجهة نظر بدوان دو كورتوني. وقد لاقت وجهة نظر سوسير التي تستبعد التدخل الواعي في اللسان وفي السياسة اللسانية انتقادات من قبل ليف ياكوبينسكي، تلميذ دو كورتوني (ياكوبينسكي، ص4). إن كل القوانين التي تسري على اللسان، ليست، استنادا إلى ما يراه سوسير، سوى نتائج عرضية، غير إرادية، للتطور» (ص119).

ولقد أشار سوسير، في معرض حديثه عن المسائل التي يطلق عليها الآن تسمية «التصنيفية»، إلى أن «اللسان لا يزودنا، إلا ماما، ببيانات دقيقة وموثوق فيها عن المؤسسات الاجتماعية وأخلاقيات الأفراد الذين يستعملون هذا اللسان» (ص264)، واعتراض «على الاعتقاد السائد القائل بأن اللسان يعكس الطابع الذهني للمجموعة اللسانية»، لأن «الأساليب اللسانية لا تحكمها بالضرورة مقتضيات سيكولوجية» (ص264). لقد عمد سوسير، في حقيقة الأمر، إلى نفي إمكانية دراسة ما يصطلح على تسميته الآن بلوحات العالم¹، وعلى الرغم من عدم نفيه إمكانية استخلاص جملة من الفوائد من عملية التصنيف النحوي للألسن إلا أنه خلص إلى القول «باستحالة استخلاص شيء ما من هذه التصنيفات إلا ما ارتبط منها بالمجال اللساني المحض» (ص265).

إن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة يختتم بالعبرة التي أضحت شهيرة، وهي «إن الموضوع الحقيقي والوحيد للسانيات هو اللسان، في ذاته ولذاته» (ص269)، وهذه العبرة، التي لا نجد لها أصلا فيما دونه طلبة سوسير، عبارة غامضة، وثمة من يرى بأنها من اختلاق شارل بالي وألبير سشيهاي،

¹ لوحة العالم هي مجموع المعارف المرتبة حول الواقع المتكونة في الوعي الاجتماعي (الجمعي والفردى)، وهناك لوحة عالم مباشرة ولوحة عالم غير مباشرة، ولوحة عالم إدراكية تمثل صورة الواقع الذهنية المتكونة في الوعي الإداري لشخص أو لشعب بأكمله التي تنتج عن الانعكاس المباشر للواقع أثناء التفكير. ولوحة عالم قومية خاصة بجماعة معينة. [الترجم].

ناشريّ المحاضرات، وهي مخالفة لتصورات سوسير [خولوددوفيتش 1977، ص19]. ومن غير المرجح أن تكون أعمال بالي وخاصة سشيهاي أكثر انسجاما مع هذه الجملة من كتاب المحاضرات، وقد تكون بمثابة تسجيل لتصريح أدلى به سوسير.

لكن الأکید أن الجملة من ابتكار شارل بالي، وهي تعبر تعبيرا واضحا عن جوهر أفكار سوسير وأتباعه، فقد ذكر بالي في كتابه المنشور سنة 1913 أن «توفر الباحث على فرصة تمكنه من فهم طبيعة النسق اللساني الحقيقية متعلق بتحلله من الأفكار الخاصة بماضي النسق اللساني هذا، وأن الباحث ملزم بالتغاضي عن علاقة اللسان بالمجتمع وثقافته حتى يتيسر له التركيز على تفاعل العلامات اللسانية فيما بينها» [شارل بالي، ص39]. ولقد كان هذا التصور المثل الأعلى الذي تبنته البنيوية، وهو سمة مشتركة بين مدارسها ومذاهبها، تارة بشكل صارم (كما هو الشأن بالنسبة إلى يلمسليف، وبشكل أقل صرامة تارة أخرى، مثلما هو بارز عند أعضاء حلقة براغ).

يمكننا القول إجمالا أن المهام المنوطة بعلم اللغة تتمثل في السعي للإجابة عن ثلاثة أسئلة هي: «ما هي بنية اللسان؟»، و«كيف تتحول الألسن؟»، و«ما هي وظيفتها؟». لقد ارتبطت مسألة البنية اللسانية، في جميع التقاليد اللسانية، ومنها التقاليد الأوروبية التي نشأ عنها علم اللغة، ارتباطا وثيقا بقضايا تعلم الألسن ونحوها، ثم تحول اهتمام اللغويين، مع حلول القرن التاسع عشر، إلى مسألة التحولات اللسانية، لكن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة سرعان ما أعلن العودة من جديد إلى دراسة البنية اللسانية. أما مسألة الوظيفة اللسانية فإنها لم تنل حظها من البحث إلى غاية منتصف القرن العشرين. صحيح أن هامبولدت، وكارل فوسلر، وإدوارد سابير، وغيرهم كانت لهم من قبل تصورات رائدة في هذا الشأن، لكن المسألة ظلت تفتقد إلى نظرية علمية تُبين عنها. وعموما غالبا ما افتقدت المسألتين الأخريين إلى منهج علمي رصين يعنى بهما.

لقد كان ميخائيل باختين واحدا من العلماء القلائل الذين عُنوا بدراسة وظيفة اللسان وطرائق استخدام الفرد المتكلم له في أثناء التحاور مع الآخرين، بينما نأى سوسير بنفسه عن هذه الدراسة معتقدا بانحصار هذه المسألة في «مجموعة من الحالات الخاصة» التي يمكن الاستغناء عن دراستها. ولا يجب الاعتقاد بأن القيد هذا لم يكن له نتائج محمودة، فقد كان التركيز على المسائل المرتبطة بالبنية اللسانية (التي لم تدرس إلا لماما من الناحية النظرية ابتداء من القرن السابع عشر حتى أوائل القرن العشرين) باعثا على تحرير علم اللغة من الأزمة التي آل إليها، وتطوير البحث في مكوناتها

البنوي بشكل ملحوظ. لكن ميخائيل باختين، شأنه شأن حلقتة، لم يرض عن هذا القيد وتجسد موقفه هذا في كتاب فالتين فولوشينوف «الماركسية وفلسفة اللغة»¹.

لقد برزت بين كتاب «الماركسية وفلسفة اللغة» و«مسألة أجناس الخطاب» اختلافات بخصوص أفكار سوسير، ففي كتاب سنة 1929، تُنفى تماما موضوعية وجود اللسان بالمعنى السوسيري (وهو ما أثبتته ألكسندر سميرنيتسكي بعد مرور ربع قرن من ذلك): «إن وعي الفرد المتكلم الذاتي لا يتعامل مع اللسان بوصفه نسقا من الصيغ المتطابقة معياريا، فهذا النسق مجرد تجريد اهتدي إليه بشق الأنفس وبقصد معرفي وعملي محدد، وهو نتاج تفكير على اللسان، وليس من ابتكار وعي الفرد المتكلم به من أجل تحقيق أغراض الكلام المباشر» [فولوشينوف 1995، ص 281-282]. إن الإطار المعرفي والعملي يحيل إلى مهام تعلم الألسن وتفسير النصوص في ألسن أجنبية (هما في ذلك الألسن القديمة)، لكن «النسق لا يمكن أن يكون أساسا لفهم الوقائع اللسانية وتفسيرها في وضعها الآني وفي وتحولها» [ن. م، ص 298].

يبرز نص «مسألة أجناس الخطاب» لباختين موقفا من النسق اللساني مخالفا للموقف الذي عبر عنه في كتاب «الماركسية وفلسفة اللغة»؛ إذ يتواتر فيه مفهوم النسق للدلالة، هذه المرة، على أنه ظاهرة حقيقية، ففي مطلع البحث يتحدث باختين عن الملفوظات «*énoncés*» الناجمة عن الاستعمال اللساني (إن مصطلح «*parole*» الذي استخدمه سوسير، المعبر عنه بمصطلح الكلام، يتطابق مع مصطلح الخطاب الذي استخدمه فالتين فولوشينوف وميخائيل باختين، ويتجلى هذا التطابق في نص باختين، «مسألة أجناس الخطاب»، مرتين في الصفحة نفسها (ص 275): «إن استعمال اللسان يتم في شكل ملفوظات محققة، متفردة (منطوقة كانت أم مكتوبة) ناتجة عن تمثيل ميادين النشاط الإنساني. إن الملفوظات هذه تعكس الشروط الخاصة لكل ميدان من هذه الميادين والأهداف المبتغاة منه، ليس فقط بإعمال مضامين تيمية وأسلوب تبتغيه؛ أي بإعمال اختيارات

¹ لا أريد العودة من جديد إلى مسألة تأليف الكتاب التي كتب عنها الكثير. ولكنني أعتقد أنه لا توجد أسس مقنعة لإنكار تأليف فالتين فولوشينوف للكتاب، من ناحية، وأن الكتاب يحتوي، من ناحية أخرى، على أفكار اقترحها ميخائيل باختين. بيد إنه من المهم، كما كتب ميخائيل باختين نفسه في الرسالة التي بعث بها إلى فاديم كوجينوف في 10 كانون الأول (يناير) من عام 1961 (باختين 2000، ص 128)، تأكيد أن باختين كان له تصور مشترك عن اللسان والنتاج الكلامي مع فالتين فولوشينوف. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي للمرء أن يطابق المطابقة التامة بين الأفكار التي تضمها كتاب «الماركسية وفلسفة اللغة» ونص «مسألة أجناس الخطاب»، وهو أمر يخص، على سبيل المثال، التعليقات في النصين [1: 9]، إذ توجد بينها تباينات، يمكن تفسيرها إما من خلال الاختلافات في وجهات نظر ميخائيل باختين وفالتين فولوشينوف، أو (على الأرجح) من خلال تطور آراء ميخائيل باختين. ولعل إحدى المسائل التي باتت موضوع اختلاف بينهما موقفها من آراء سوسير (المؤلف).

معجمية، وجملية، ونحوية يوفرها اللسان، بل أيضا وخصوصا بالاستناد إلى بنائها التركيبي» (ص249).

وتوافق دلالة مفهوم اللسان التي أقر بها سوسير مع «الوسائل المعجمية والجملية والنحوية»، وهو ليس ضربا من التجريد، ولا «نتاج عمل الفكر» على نحو ما هو بارز في كتاب «الماركسية وفلسفة اللغة»، بل إنه شيء متحقق: ولا يستعمل المتمكن من اللسان إلا ما هو متحقق. ثم يعبر باختين عن الفكرة نفسها بشكل أوضح بقوله: «إن اللسان، بوصفه نسقا، يشتمل، بلا ريب، على ذخيرة ثرية من الوسائل اللغوية، والمعجمية والصرفية، التي تمكن الفرد المتكلم من التعبير عن موقفه التقويمي والعاطفي» (ص279)، وتسمى الكلمة والجملة «وحدات لسانية ذات معنى» (ص277)، فاللسان في كل موطن من مواطن نص «مسألة أجناس الخطاب» يفهم بالمعنى الذي ارتضاه سوسير، لكنه يتجلى بصورة أوضح؛ أي أن اللسان، «من حيث كونه نسقا»؛ نسق موجود وهو أيضا ضروري لإنجاز الملفوظات. ولا بد لي أن أشير ههنا إلى أن جميع حالات الجدل المباشر مع العلامة سوسير التي يثيرها نص «مسألة أجناس الخطاب» لا ترتبط بالتمييز بين اللسان والكلام من حيث هو تمييز، ولا بالوسائل المترتبة على اللسان. إن وجهة نظر فالتين فولوشينوف، خلافا لميخائيل باختين الذي استطاع أن يجد لمصطلح اللسان موقعا من نسقه المفاهيمي، وجهة نظر مخالفة.

إن اللسان، في نص باختين، نسق من الوسائل (المعجمية والنحوية، والتنجيمية أيضا) التي يشترك فيها الناس أجمعون، وهي الوسائل التي تسهم في تأليف الملفوظات أثناء عملية التحوار الكلامي، ولئن كان هذا التصور لا يختلف بكثير عن التصور الذي يرتضيه له سوسير، فإن مؤلف نص «مسألة أجناس الخطاب»، يختلف معه في تصوره عن الكلام (الخطاب) حين يصفه سوسير بأنه «مجموع الحالات الفردية»، ويحتدم الخلاف معه عندما يعمد إلى حصر مهام اللسانيات في «اللسان في ذاته ولذاته». إن ما أتيينا على ذكره على لسان باختين، من عبارات «المضامين التيمية»، و«البناء التركيبي»، و«الأسلوب اللساني»، أمور لا ينفيتها سوسير، وإنما يتجاهلها. وفي الوقت الذي يزيح فيه سوسير عملية انتقاء الوسائل المعجمية والجملية والنحوية، (مع وصف هذا الانتقاء نشاطا وفعل إرادة وعقل)، من حدود اللسانيات الداخلية، ينحو باختين منحى التوكيد في نصه المذكور على أن الانتقاء إنما هو انتقاء لجنس خطاب معين، وهو انتقاء يعكس «إرادة المتلفظ» (ص271).

لكن عناية باختين بمسائل الكلام من منظور سوسيري لا يجب أن يفهم منه أنه رفض للنسقية، فقد نظر باختين فيها انطلاقا من مفهوم الجنس الخطابي الذي أضحى مفتاح تصوره لها؛ إذ يقول: «من المؤكد أن الملفوظ إذا ما نظر إليه معزولا يعد ملفوظا فرديا، لكن كل مجال من مجالات

استخدام اللسان ينتج أمثاله الخاصة به، وهي أمثاط مستقرة نسبياً، ونصطلح على تسميتها بأجناس الخطاب» (ص249). وعلى الرغم من التنوع الذي تتصف به أجناس الخطاب، وقلة تجانسها (وهو السبب الذي حال دون دراستها دراسة شاملة)، إلا أنها تشترك كلها في كونها من «طبيعة قولية (لسانية)» (ص251). ويقول في موضع آخر من نص «مسألة أجناس الخطاب»: «ما كان لظاهرة جديدة (صوتية كانت، معجمية أو نحوية) أن تلتحق بالنسق اللساني من دون أن يجري عليها الأسلوب-الجنس اختباره مطولا ويصقلها» (ص256).

إن أجناس الخطاب المختلفة موحدة المواصفات بدرجات متفاوتة، ولكن «حتى في المحادثة الحرة وغير المتكلمة نكيف كلامنا وفقاً لأشكال معينة من الأجناس، أحياناً تكون مبتذلة ومبينة وفقاً لنموذج معين، وأحياناً أكثر مرونة وتناسقاً وإبداعية» (الحوار اليومي الدارج له أيضاً أنواع إبداعية). فنحن نكتسب أجناس الخطاب هذه بالطريقة نفسها التي نكتسب بها اللسان الأم [...] إن أجناس الخطاب تنظم كلامنا بدرجات متفاوتة مثلما تنظمه الأشكال النحوية (التركيبية) [...]. ولو لم يكن ثمة أجناس للخطاب، أو تعذر علينا التحكم فيها، وكان علينا ابتكارها لأول مرة في عملية الكلام، لباتت مبادلاتنا الكلامية مستحيلة» (ص272).

تكتسي هذه الصياغة أهمية بليغة، فهي تعبر عن موقف باختين المحتفظ من جهة بالتمييز بين اللسان والكلام، والرافض من جهة أخرى لواحد من الفوارق الرئيسة التي استند إليها سوسير لإقامة هذا التمييز وهو المقابلة بين نسقية اللسان وعدم نسقية الكلام. ومن الممكن، في هذا السياق، مقارنة الأفكار التي تضمنها نص «مسألة أجناس الخطاب» بتلك التي عبر عنها السير آلان غاردنر في بحثه عن نسقية اللسان والكلام. (للمزيد من التفاصيل ينظر: [ألباتوف 2002، وألباتوف 2005، ص255-259]). صحيح أن نص «مسألة أجناس الخطاب» لا يستعمل مفهوم النسقية إلا بمعناه التقريبي لأن «أجناس الخطاب أكثر قابلية للتغير، وهي مرنة مقارنة بأشكال اللسان التي تكتسي بالنسبة إلى الفرد المتكلم قيمة معيارية، فهو لا يبتكرها بل يتلقاها. ولذلك لا يمكن اعتبار الملفوظ، وعلى الرغم من فرديته وخاصيته الإبداعية، تأليفاً متحرراً من الأشكال اللسانية، على نحو ما فعل سوسير مثلاً (وعلى عقبه عدد من اللغويين الآخرين)، عندما قابل الملفوظ «parole» بوصفه فعلاً فردياً محضاً بنسق اللسان بوصفه ظاهرة اجتماعية مفروضة على الفرد» (ص274-275). «إن سوسير يجهل إذن، أن ثمة فضلاً عن أشكال اللسان، صيغاً تتألف من هذه الأشكال اللسانية؛ أي أنه يجهل أجناس الخطاب» (ص275).

إن المسألة الرئيسية المؤسسة لاختلاف باختين مع سوسير تكمن، إذن، في توضيح هذا الأخير من إشكالية اللسانيات، وحصر مهامها في دراسة «أشكال اللسان»، وفي المقابل من ذلك، يعتمد باختين، عندما يقبل على دراسة المسائل التي يصنفها سوسير في خانة الكلام، إلى استخلاص، ما هو ثابت وقابل للتحليل الدقيق من بين الظواهر العديدة؛ أي أجناس الخطاب التي تكسبها الأخرى دلالة معيارية. وتستقي أجناس الخطاب أولى خصائصها المميزة، عند باختين، بتصنيفها إلى أجناس أولية وأخرى ثانوية، لكنه لم يقدم معايير كفيلاً بالتمييز بين الأجناس، ولا نعلم وجوداً لها في العلم الحديث.

وترتبط بالجدل المباشر القائم بين باختين وسوسير حالة أخرى تنصدر نص «مسألة أجناس الخطاب»، وهي تلك المتعلقة بمسألة التواصل الشفوي. وتجدر الإشارة هنا إلى قلة التجانس التي تعترى بعض المصطلحات الواردة في هذا النص، من مثل مصطلح الملفوظ الذي يبدو أحياناً مكافئاً لمصطلح الكلام «*parole*»، وأحياناً أخرى يتوارد في النص نفسه بوصفه وحدته الأساسية. كما يتضمن النص القول أيضاً بأن الملفوظ قد يتطابق أحياناً مع حدود الجملة، لكن التواصل الشفوي، بوصفه وحدة ذات درجة أعلى من التجريد، هو المكافئ لمصطلح الكلام عند سوسير. «لقد دأب سوسير، ولغويون آخرون، على النظر إلى اللسان من زاوية المتكلم، وكأني به العنصر الوحيد في عملية التواصل، لا علاقة له بالمشاركين الآخرين، ولئن نظر في دور الآخر، فغالبا ما ينظر إليه بوصفه القائم بدور المستمع الذي يكتفي بفهم المتكلم بشكل سلبي [...]». وكثيراً ما يلجأ في المحاضرات الخاصة باللسانيات العامة (هما فيها المحاضرات الجادة جودّة محاضرات سوسير) إلى إبراز شريكي الكلام - المتكلم والمستمع الذي يتلقى الكلام- من خلال مخطط للآليات الفاعلة للكلام من جهة المتكلم والآليات السلبية للإدراك وفهم الكلام من جهة المستمع» (ص258-259). إن المخططات هذه ضرب من ضروب الخيال العلمي، لأن «المستمع الذي يتلقى الكلام ويستوعب دلالة الخطاب (اللسانية) يتخذ في الآن ذاته، إزاء هذا الخطاب، موقف المستجيب الفاعل» (ص259).

لم يكتف ميخائيل باختين بانتقاد سوسير على هذا التصور للتواصل الكلامي، بل طال انتقاده هامبولدت وكارل كوسلر (كما كان هذا الأخير عرضة للنقد في كتاب «الماركسية وفلسفة اللغة» كذلك). وينبغي أن أذكر بأن الموقف الفاعل للمستمع لم يؤخذ بعين الاعتبار في عدد من المخططات الأخرى لعلميات الكلام، من مثل تلك التي اقترحها كل من كارل بوهلر وشارل باي، باستثناء لأن غاردينز الذي يفهم الكلام عنده بأنه ظاهرة ذات أربعة جوانب هي المتحدث، والمستمع، والكلمات والأشياء (غاردينز 1932، ص62). ولقد أشار الباحث كرايغ برانديست إلى صلة أفكار غاردينز بتصورات ميخائيل باختين ومؤسسي التداوليات بقوله: «يمكن اعتبار غاردينز بمثابة حلقة الوصل

المفقودة بين تصور باختين للملفوظ ونظرية أفعال الكلام لجون أوستين وجون سيرل» (براندست 2002، ص181).

ولقد انتقد باختين أيضا عدم قدرة اللسانيات (مدرسة سوسير ومن هذا حذوها من البنيويين، والسلوكيين الأمريكيين، وأتباع فوسلر) على التعرف على طبيعة الملفوظات الحقيقية نتيجة «اقتصارها على محاولة التعرف على خصوصية الخطاب اليومي الشفوي، مستندة في ذلك (متلما هو الشأن بالنسبة إلى السلوكيين الأمريكيين) إلى الملفوظات البدائية» (ص251)، وهو انتقاد يندرج، كما هو الشأن بالنسبة إلى انتقاداته الأخرى، ضمن رفض الحد من موضوع البحث وعدم النظر فيه في مجمله.

إننا نعلم أن باختين انكب على تحرير نص «مسألة أجناس الخطاب» في المرحلة القصيرة من «المذهب اللساني الستاليني»، (وهو المذهب الذي نشأ بعد ظهور عمل ستالين، «الماركسية وقضايا علم اللغة» في عام 1950، وبدأ في الثلاثي تدريجيا، قبل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1956). لذلك، يشير النص إلى عمل ستالين في أكثر من موطن، والحقيقة أن الإشارات هذه سقطت في عدد من الطبقات الموجودة من النص، ويتعدى استخراجها من السياق. بيد أن ما ذكرناه عن باختين بشأن ضرورة امتلاك المتكلم، فضلا عن اللسان، أجناس الخطاب، ولا سيما عبارة «أشكال اللسان المشتركة (المفردات والبنية النحوية)»، ينطوي على إشارة مباشرة إلى ما كتبه جوزيف ستالين حينما أحصى للسان مكونين رئيسيين هما «المفردات المضمون الرئيس للقاموس» و«البنية النحوية» (غاردينر 1932، ص06).

إن مصطلح «لسان الأمة المشترك» مصطلح يستخدمه جوزيف ستالين باستمرار؛ أي أن نص «مسألة أجناس الخطاب» ينطوي على اعتراف واقعي أن موقف ستالين يشبه في هذه الحالة موقف سوسير ومن هذا حذوه الذين انتقدهم ميخائيل باختين. وفي المواد التحضيرية التي صاغ منها باختين نص «مسألة أجناس الخطاب» يتضح ذلك أكثر (هنا كان ما يزال الناشرون يحتفظون باسم مؤلف «الماركسية وقضايا علم اللغة»: «إن التصور الستاليني للسان تصور، بوصفه نسقا معياريا، لا يتطابق مع التواصل الشفوي الذي يعد هذا النسق شرطا لازما له ولكن يرتبط (معه) ارتباطا وثيقا» (باختين 1940، ص272). ويعني ذلك أن ستالين، شأنه شأن سوسير، عني بالنسق اللساني ولم يول عنايةه بالتواصل الكلامي، بما في ذلك أجناس الخطاب التي هي أكثر ثباتا. ولا تكاد تقتصر هذه السمة على سوسير وحده، بل كان يعبر عن رأي سائد في الفترة التاريخية التي برز فيها، وهي السمة التي وسمت جوزيف ستالين أيضا.

ولقد ظلت تصورات سوسير إزاء اللسان والكلام في السنوات التي عكف باختين، في مدينة سارانسك، على تحرير نص «مسألة أجناس الخطاب»، هي التصورات اللسانية السائدة في الأوساط اللسانية بما فيها اللسانيات السوفيتية، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك هو النموذج الشعبي الذي اقترحه إيغور ميلتشوك، «المعنى- النص» في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. «إن وصف لسان ما (أو جانب منه) يقتضي صياغة نموذج من النمط «المعنى- النص» (غاردينز 1932، ص 06)، كما «ينبغي تطبيق نموذج «المعنى- النص» بصورة شكلية خالصة، بواسطة صياغات واضحة ومترابطة من الناحية المنطقية ولا تتطلب معلومات إضافية، وتطرح إمكانية التنفيذ المبدئي للنموذج، أو أي جزء من أجزائه، على آلة حاسبة» (برانديست 2002، ص 20). ومع هذا، توضع باستمرار أطر معنية. ولما «كان اللغوي لا ينتهج هذه الطريقة -على الأقل في الوقت الراهن- لا ينبغي أن يشغل نفسه بالبحوث الفيزيولوجية العصبية لما يحدث بالضبط في الدماغ عند التحدث أو الفهم، طالما أن محول اللسان (المترجم الآلي) يأخذ بالنسبة إلى اللسانيات دور «العلبة السوداء» المعروفة» (ن. م، ص 13) «يصمم النموذج اللساني بصورة وظيفية بحتة، من دون محاولات لربط نموذجنا مع الواقع النفسي (العصبي وغيره) للسلوك الكلامي» (م. ن، ص 27)، و«يصمم النموذج اللساني فقط في مخطط تحويل النص- المعنى من دون حساب الوظائف اللسانية الأخرى وصلاتها التاريخية والاجتماعية وما شابهها» (ن. م، ص 27). وبالطبع، لا يجري الحديث هنا عن شيء مشابه لأجناس الخطاب، كل هذا متطابق تماما مع موقف سوسير.

ليس من اليسير التنبؤ بالتأثير الذي كان سيحدثه نص باختين، «مسألة أجناس الخطاب»، في تطور اللسانيات في بلادنا، لو قدر له أن ينشر سابقا، بيد أنه من اليسير القول بأن الأمور جنحت إلى التغيير منذ صدور الطبعة الأولى منه في عام 1978، وإن سبعينيات القرن الماضي شهدت تحولا فعلا في المواد الجديدة التي «برزت في مقدمتها مسائل دراسة التواصل» [ستالين 1950، ص 19]، بما في ذلك لسانيات النص ونظرية أفعال الكلام والتداوليات وتحليل الخطاب...

ولقد وصفت المرحلة الجديدة في تطور علم اللغة بشكل واضح في بحث ألكسندر كيبريك «مسلمات اللسانيات»، الذي تقدم به أول الأمر في صورة بحث في عام 1982، وصدر في كتاب بعد عام من ذلك. واعتبر ألكسندر كيبريك أنه من الضروري «توسيع حدود اللسانيات وجعلها أقرب إلى العلوم الإنسانية الأخرى... فكل ما يتعلق بوجود اللسان وأدائه يقع ضمن اختصاص اللسانيات... وإن ما يعد «غير لساني» في مرحلة ما يندرج ضمن اللسانيات في مرحلة لاحقة» (ن. م، ص 20). لا يوجد شيء يمكن تأجيله بشكل متعمد لوقت لاحق، وليس ثمة حدود تقام سلفا. أما بالنسبة إلى

سوسير، فإن الأمر الرئيس كان الفصل بين اللسانيات وغير اللسانيات، ورفض «فتح الأبواب للعلوم الأخرى».

إن ثمة الآن، في بلادنا، محاولات تسعى إلى دراسة طرائق أداء اللسان في إطار توجهات مختلفة نسبياً، وهي التوجهات التي يشار إليها بالمشهد الوظيفي. ولقد تطور علم التصنيف والدلالات بشكل لافت، وبدأت تلوح بشكل خاص أهمية الدور الذي تضطلع به دراسة ما يسمى بلوحة العالم، وفي هذا الإطار، برزت مسألة دراسة لوحات العالم الوطنية الخاصة بالناطقين بهذا اللسان أو ذاك، وتحديد علاقة اللسان بالثقافة والأخلاق. ويعني ذلك أن البحث في الألسن إنما هو بحث عن «البيانات المتعلقة بأخلاق ومؤسسات الأفراد الذين يستخدمون هذا اللسان»، وهو الأمر الذي حذر منه سوسير. ولقد تحول العلم صوب كل ما يحدث «في الواقع»؛ أي إلى العمليات الحقيقية التي ترافق توليد الكلام واستيعابه، وتطورت اللسانيات النفسية واللسانيات العصبية التي أغفلها إيغور ميلتشوك من قبل. أما الآن، فإن ذلك، خلافاً لما كان عليه الأمر في الستينيات والسبعينيات، يعتبر كله جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات، وإن نظرية أجناس الخطاب المستندة إلى أفكار باختين تعد هي الأخرى، دون ريب، من بين مجالات الاتجاه الوظيفي الذي ما انفك يتطور بشكل فعال.

ولكن، إن ثمة، في الآن ذاته، توجهين متعاكسين، يتعايشان في كثير من الأحيان؛ إذ إننا نلاحظ، من ناحية، سعياً من أجل الصرامة العلمية، وخاصة في البحوث التجريبية والتطبيقية، وبات الباحثون في الأداء اللساني يتحرون الاعتماد على الخصائص الثابتة التي تشمل أجناس الخطاب، والتي أشار إليها باختين من قبل. لكن مستوى الدقة العلمية انخفض، من ناحية أخرى، لدى عدد من اللغويين مقارنة بالفترة السابقة. ولا يقتصر الأمر على عد تطبيق الرياضيات في اللسانيات الذي بدا قريباً جداً في الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بل في كثير من الأحيان، لا يُبحث عن تطوير أي طريقة صارمة دقيقة. إن إضفاء الطابع الشكلي على التداويات أو العمليات الإدراكية مهمة في غاية الصعوبة نتيجة تعقيد الموضوع نفسه، ولكن الكلام لم يعد يجري حتى عن الحد الأدنى من الدقة. وإذا كان هدف إيغور ميلتشوك وآخرون هو تحقيق الدمج الكامل والثابت لللسانيات في العلوم الطبيعية، فقد أصبحت الآن الجوانب الإنسانية هي المهيمنة بشكل حاسم.

إن المبادئ التي يهتدي بنورها عدد من العلماء المعرفيين والباحثين الروس في مجال لوحة العالم تختلف عن تلك التي استند إليها سوسير ولغويون آخرون؛ إذ إنهم يجتهدون في البحث عن صلة الألسن بالمبادئ الأخلاقية، ومحاولة التعرف على مواقف الناطقين باللسان الروسي أو الإنجليزي وغيرهما من الألسن الأخرى، من الحياة، بالاستحكام إلى البيانات اللسانية، ويرغبون في معرفة روح الأمة بأكملها على أساس من الألسن. ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن القول: هل من حل لهذه

الأستلة، أم أنها خير مثال على الاندفاع إلى الأمام؟ لقد كان علم اللغة خلال القرنين الماضيين يطرح باستمرار مسائل عالمية كونية لم تتوفر الحلول لها بالنظر إلى ما توفر لها آنذاك من وسائل. ولقد كانت الأهداف، في فترات مختلفة، السعي إلى إعادة بناء اللسان الأول الذي انبثقت عنه كل الألسن؛ أي ما سمي باللسان الهندي الأوروبي، والتعرف على «مراحل التفكير الإنساني» من خلال علمي الصرف والنحو، وإضفاء الطابع الشكلي الكامل على الألسن التي يمكن من خلالها نقل دراستها إلى الآلة الحاسبة، وغيرها من المساعي التي تبين، مع تطور العلم، أنها مسائل عصية. لكن العلم اكتشف، وهو يسعى خلف السراب، شيئا آخر، أقل شمولية. ألا يتوقع أن يهبنا القدر يوما أن نعرف حتى روح الشعب اعتمادا على المعطيات اللغوية؟

ولكن، على أي حال، اللسانيات الوظيفية في روسيا الحديثة بعيدة كل البعد عن المبادئ التي انطلق منها سوسير، وثمة مكانة مهمة بين أتباع مذهب الوظيفية يشغلها اليوم بلا شك ميخائيل باختين.

قائمة المراجع

1. Бахтин М. М. Проблема речевых жанров. Из архивных записей к работе «Проблема речевых жанров». Проблема текста // Бахтин М. М. Собр. соч. : В 5 т. М. : Языки русской культуры, 1996. Т. 5. Работы 1940-х начала 1960-х годов. С. 159–206.
2. Смирницкий А. И. Объективность существования языка. М. : Изд-во Московского ун-та, 1954. 33 с.
3. Соссюр Ф. де. Курс общей лингвистики // Соссюр Ф. де. Труды по языкознанию. М. : Прогресс, 1977. 695 с.
4. Якубинский Л. П. Ф. де Соссюр о невозможности языковой политики // Языковедение и материализм. Вып. 2. М., 1931. С. 23–67.
5. Холодович А. А. Ф. де Соссюр // Соссюр Ф. де. Труды по языкознанию. М. : Прогресс, 1977. С. 9–30.
6. Балли Ш. Язык и жизнь. М. : URSS, 2003 [1913]. 232 с.
7. Волошинов В. Философия и социология гуманитарных наук. СПб. : Аста-Пресс Ltd., 1995 [1929]. 382 с.
8. Из переписки М. М. Бахтина и В. В. Кожина (1960–1966) // Диалог. Карнавал. Хронотоп. 2000. № 3–4. С. 180–200.
9. Бахтин М. Автор и герой. К философским основам гуманитарных наук. СПб. : Азбука, 2000. 337 с.
10. Сеше А. Три соссюрских лингвистики // Звегинцев В. А. История языкознания XIX и XX веков в очерках и извлечениях. Ч. II. М. : Просвещение, 1965 [1940]. С. 60–84.
11. Алпатов В. М. Из истории лингвистики. Гардинер и Волошинов // Языки мира. Типология. Уралистика. Памяти Т. Ждановой. М. : Индрик, 2002. С. 15–22.
12. Алпатов В. М. Волошинов, Бахтин и лингвистика. М. : Языки славянских культур, 2005. 432 с.
13. *Gardiner A. The Theory of Speech and Language. Oxford: Oxford Univ. Press, 1932. 332 p.*
14. *Brandist C. On the Philosophical Sources of the Bakhtinian Theory of Dialogue and the Utterance // Bakhtin and his Intellectual Ambience. Gdańsk: University of Gdańsk, 2002. P. 43–61.*
15. 13. *Gardiner A. The Theory of Speech and Language. Oxford, 1932. 332p*

-
16. Brandist C. On the Philosophical Sources of the Bakhtinian Theory of Dialogue and the Utterance. *Bakhtin and his Intellectual Ambience*. Gdańsk, 2002, pp. 43–61.
 17. Stalin I. V. *Marksizizm i voprosy yazykoznaninya* [Marxism and Problems of Linguistics]. Moscow, 1950. 114 p.
 18. Mel'chuk I. A. *Opyt teorii lingvisticheskikh modeley «Smysl Û Tekst»*. *Semantika, sintaksis* [Experience of linguistic models of the theory of «Meaning Û Text». The semantics, syntax]. Moscow, 1974. 256 p.

التعليق:

كانت أولى المسائل التي تطرق إليها الباحث فلاديمير ألباتوف مسألة تمييز سوسير بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، ويقع هذا التمييز ضمن الفصل الخامس من مقدمة كتاب محاضرات في اللسانيات العامة، وهو الفصل الذي ارتضى له شارل بالي وألبرت سيشهاي عنواناً: «العناصر الخارجية والعناصر الداخلية من اللسان»، وهو عنوان ليس له أصل في ما دونه طلبه سوسير عنه، والظاهر أن ناشري الكتاب لم يوفقا في اختيار التسمية المناسبة، بل إنهما يوهمان القارئ بأن ما أسماه باللسانيات الخارجية ليس له شأن في تصور سوسير. بيد أن الاطلاع على الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات، ولاسيما كراسات ريدلنجر، يمكّن الباحث من التحقق أولاً من فساد التسمية؛ إذ إن ما دونه ريدلنجر هو «التقسيم الداخلي للأشياء التي تعنى بها اللسانيات»، وثانياً من الأهمية التي كان يوليها سوسير إلى المسائل، فقد كتب ريدلنجر، عن أستاذه، في هذا الشأن: «لقد وجهت لمصطلح "الكائن" اعتراضات عديدة، لأن اللسان لا يمكن مقارنته البتة بالكائن الحي [...]، ويمكننا بدل ذلك استخدام مصطلح النسق. ومن ثم فإن اللسانيات الخارجية هي كل ما يتعلق باللسان من غير أن يتصل مباشرة إلى بالنسق، ولكن هل من الممكن الحديث عن لسانيات خارجية؟ إننا بشيء من الرصانة نفضل الحديث عن الدراسة الداخلية والخارجية للسانيات، وإن ما يندرج ضمن الجانب الخارجي هو كل ما يتعلق بالتاريخ والوصف الخارجي، وهي مسائل ذات أهمية» (سوسير 1996، ص25). لقد كان للفصل بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية آثار وخيمة على البحث العلمي، فقد قاد هذا الفصل، على نحو ما أبرزه فرانسوا راستيي مؤخرًا، إلى محو المظهر الثقافي للألسن، واختزل موضوع اللسانيات في ملكة اللغة، في حين أن الأخذ ثنائية اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية بعين الاعتبار من شأنه أن يبرز المقاربتين اللسائيتين، الثقافية والصورية، وإن المظهرين يتمازجان عندما يتحدث سوسير عن السيميولوجيات بوصفها علماً للعلامات ضمن المجتمعات: إذ إن العلامات لا سبيل إلى فهمها إلا بوصفها بالحياة الاجتماعية التي تنتمي إليها (راستيي، 2015، ص71).

لقد صدق الباحث عندما أشار إلى ردّ عدد من اللغويين للفصل الذي روج له كتاب محاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى سوسير بين اللسان والكلام، واتخاذ اللسان الموضوع الرئيس للسانيات، لكن الدراسات الفيلولوجية التي اتخذت الكتاب موضوعاً لها، وهو ما لم يهتد إليه الباحث نتيجة عدم اطلاعه عليها، خلصت إلى إبطال هذا الزعم، كما خلصت إلى الكشف عن الإضافات التي فرضها شارل بالي (على وجه الخصوص) على محتوى المحاضرات الفعلية لسوسير، والتي لم يتمكن، هو وألبرت سيشهاي، من التحقق منها نتيجة عدم حضورهما دروس سوسير في اللسانيات العامة ما

بين سنتي 1907 و1911. إن الفقرة التي استند إليها الباحث وهي القول بأن «موضوع اللسانيات سيبدو لنا كالكثلة من الأشياء المتباينة، لا شيء يصلها فيما بينها، إن نحن أقبلنا على مدارسة اللغة، في الآن ذاته من زوايا متعددة. وإن نحن انتهجنا هذا المنهج فإننا سنفتح الباب على مصراعيه لعلوم أخرى من مثل علم النفس، والأنثروبولوجيات، والنحو المعياري، والفيلولوجيات، وغيرها من العلوم التي تميزها عن اللسانيات تمييزا محكما، والتي من شأنها المطالبة باللغة بوصفها موضوعا من الموضوعات التي تنتظر فيها إن نحن لم ننتهج المنهج السوي» (سوسير 1996، ص24)، تتضمن جملةً، لو قورنت الفقرة بالأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات، لبان خلو هذه الأصول منها، وهي جملة: «التي تميزها عن اللسانيات تمييزا محكما»، وهي من الأفكار التي نسبت إلى سوسير. صحيح أن دعوة سوسير إلى ضرورة الإقبال على مدارسة؟ اللسان من جانب واحد دعوة تستند إلى أصول إبستيمولوجية تمكن من تحديد موقع اللسانيات من سائر العلوم التي من شأنها أن تتخذ اللغة «langage» أو خاصية من خصائصها موضوعا لها، لكنه لم يدع البتة إلى قطع سبيل التواصل مع هذه العلوم، وإن هذه الدعوى التي ابتكرها شارل بالي وألبرت سيشهاي تتعارض صارخا مع التصور السيميولوجي للألسن، فكيف يقيم سوسير لسانيات موقعا محدا من السيميولوجيات التي هي بدورها فرع من فروع علم النفس الاجتماعي ويدعو في الآن ذاته إلى فصل اللسانيات عن العلوم الأخرى. وإننا نقيم الحجة على هذه الدعوى بأمرين، أولهما لجوء سوسير إلى مفهوم الرباعيات المتقدم من الرياضيات للتعبير تعبيرا علميا دقيقا عن مفهوم النسق اللساني، وثانيهما تصوره لعلاقة اللسانيات بعلم النفس، ونكتفي في هذا الشأن بإيراد نص عن سوسير لا يقيم فيه فضلا بين ما يسمى باللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية من جهة وبين اللسانيات والعلوم الأخرى من جهة أخرى، يقول فيه: «إن الذي يروم مقارنة اللسانيات مقارنة سديدة يجب أن يتناولها من الخارج، مزودا بتجربة بالظواهر الداخلية، وإنه لمن المستحيل، في اعتقادي، أن يجد اللغوي، الذي ليس سوى لغوي، السبيل التي تمكنه من تصنيف الوقائع. إن علم النفس ستؤول إليه رويدا رويدا المهمة التي يضطلع بها علمنا، لأنه سيدرك أن اللسان ليس فقط فرعا من فروع، بل إنه يمثل أبجدية نشاطه كله» (سوسير 2002، ص109).

إن دعوى إقصاء سوسير الكلام من تحريات اللسانيات دعوى لا أساس لها من الصحة، وهي من الآراء المنسوبة إلى سوسير ظلما، وهي لعمري أخطر الإضافات التي مارسها شارل بالي وألبرت سيشهاي على المحاضرات الفعلية، وإن الناظر في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، بشيء من التدقيق والتمحيص، يدرك مدى الاختزال الذي أجراه شارل بالي وألبرت سيشهاي على مفهومي اللسان والكلام، فقد اقتصر على التعبير عن هذه الثنائية من زاوية الثنائية القائمة بين الموضوع والمادة، لكن

اجتهادهما في التعريف بها من هذه الزاوية لم يفلح، إذ إن إدراكهما لتصور سوسير لثنائية الموضوع والمادة لم يكن إدراكا سديدا، على نحو ما بينه عدد من الباحثين المحدثين، وعلى نحو ما كشفت عنه كتابات سوسير الأصلية. وليس من سبيل إلى إدراك حقيقة ثنائية اللسان والكلام سوى التحقق من التصور الذي تنطوي عليه عبارة المادة «matière»، وهي في سياق عدد من صفحات كتاب المحاضرات تحيل إلى مجموع الوقائع اللسانية، غير المتجانسة، التي تشترك في دراستها مواد علمية مختلفة، من مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيات، والإثنوغرافيات، وغيرها، وهي المواد التي تتميز عنها اللسانيات باقتصار هذه الأخيرة على دراسة اللسان. ولقد نشأت عن هذه الثنائية، شأنها شأن ثنائيات سوسير الأخرى، نقاشات شارك فيها عدد من اللغويين من مثل بورغستروم (بورغستروم 1945، ص ص1-14)، هنري فراي (فراي، 1945، ص ص61-62) ولويس بالمسليف (بالمسليف 1945، ص ص163-188).

لقد كان سوء فهم شارل بالي وألبير سشهاي، وعدد من لغويي العقود الأولى من القرن الماضي، لكثير من تصورات سوسير اللسانية ومواقفه الإبتيمولوجية، سببا في الاعتقاد باستئثار لسانيات سوسير بمدرسة اللسان دون سائر الوقائع اللسانية الأخرى، ولعل السبب الرئيس يمكن في نظر طوليو دو مورو في الانزياح الذي طال مصطلح «objet» الذي توارد في صفحات الفصلين الثاني والثالث من كتاب المحاضرات، فقد أشار في طبعته النقدية لكتاب المحاضرات أن المعنى الذي يرومه سوسير منه إنما هو «الغاية من البحث»، «objectum»، على نحو ما كان مستعملا من قبل فلاسفة القرون الوسطى، من مثل توماس الأكويني ودان سكوت، لينتهي إلى حقيقة ستغير في نظرنا كثيرا من التصورات التي روج لها كتاب المحاضرات، وتناقضتها نظريات ومدارس لسانية على امتداد القرن الماضي، وما تزال، وهي قوله: «إن العلاقة التي تقيمها كلمة «objet» مع كلمة «matière» وما يمكن أن يستشف من الفصلين يؤكّد أن اللسان، في تصور سوسير، ليس الشيء الذي تعكف اللسانية على دراسته، باستثناء كل شيء آخر، بل إنه الغاية «objectum» من البحث اللسانياتي، وإن هذا الأخير ينطلق من كل ما يمكن أن يسمى، بطريقة أو بأخرى، لساني، بعد إعادة صياغة مفهوم الوعي الذاتي للمتكلم، من شأنه أن يصل إلى إعادة النسق اللساني الفاعل في وضع تاريخي محدد. إن كلية الوقائع اللسانية هي المادة، واللسان بوصفه النسق الصوري هو الغاية» (مورو ضمن سوسير 1996، ص ص415).

لقد تبين الباحث أن الجملة التي اختتم بها كتاب المحاضرات في اللسانية العامة: «إن اللسانية موضوعها الوحيد والحقيقي هو اللسان في ذاته ولذاته» جملة من ابتكار شارل بالي، لكنه

لم يتورع في التوكيد على أنها تعبر تعبيراً واضحاً عن أفكار سوسير. إن دعوى إقصاء الكلام من تحريات اللسانيات، المنسوب إلى سوسير دون بينة، يتفرع عند الباحث إلى جملة من البحوث التي تلتفتها علوم معاصرة مثل اللسانيات الاجتماعية، والأسلوبيات، واللسانيات الثقافية، وغيرها، وإننا كثيراً ما نخشى في هذه الدراسة، وفي غيرها من المؤلفات التي كتبناها عن فكر سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، من تكرار ذكر مسائل بعينها، لكننا نرجو، في كل مرة عاودنا فيها طرح المسألة نفسها، أننا تناولناها من وجهة نظر مختلفة. ولئن كنا أصرنا على ضرورة التخلص من الفكرة الخاطئة، الرائجة في أدبيات اللسانيات، والتي مفادها فصل سوسير بين لسانيات اللسان ولسانيات للكلام، وعزوفه عن دراسة هذه الأخيرة. ولقد تبين لنا بعد النظر في محتويات دروس سوسير في اللسانيات العامة التي ألقاها بجامعة جنيف بين سنتي 1907 و1911، أن سوسير كان ينوي التطرق إلى مسائل من لسانيات الكلام على نحو ما هو مثبت في العنوان الأخير من دروس السنة الثالثة، وهو «ملكة اللغة وممارستها من قبل الأفراد».

كما إن الإعلان عن هذه الدروس التي سيتناول فيها سوسير مسألة ملكة اللغة وممارستها من قبل الأفراد له أثر في الطبعة النقدية التي أعدها رودلف إنغلر عن كتاب المحاضرات، في حين أننا لا نجد لها ذكراً في كتاب المحاضرات؛ إذ إن الطبعة النقدية هذه تثبت المخطط العام الذي كان سوسير ينوي اتباعه في دروسه وهو على هذا النحو: (1) الألسن، (2) اللسان، (3) ملكة اللغة وممارستها من قبل الأفراد (سوسير 2002، ص24). ولم تكن المسائل المترتبة على ملكة اللغة وممارستها من قبل الفرد المتكلم مشروع سوسير لأواخر دروس السنة الثالثة، بل إن سيمون بوي أشار إلى أن هذه المسائل كانت مشروع محاضرات سنة رابعة (بوي 2000، ص274). ويجب أن نذكر في هذا السياق أولاً باللبس الذي طال مفهوم الكلام في كتاب المحاضرات، نتيجة عدم قدرة شارل بالي وألبرت سيشهاي على التمييز بين الدلالات المختلفة التي كان يرومها سوسير باستعماله لهذا المصطلح، لاسيما دلالاتي الكلام، بوصفه من جهة فعلاً أدائياً فونولوجياً، وبوصفه فعلاً اجتماعياً من جهة أخرى. وترتبط دلالة الكلام الأخيرة هذه بدلالات مصطلحات أخرى، أهمها في نظر الباحثين المحدثين مصطلح الخطاب وما اشتق منه من عبارات من مثل اللسان الخطابي، ومصطلح النص، وهي مصطلحات كثيرة التوارد على لسان سوسير، على نحو ما تبرزه مخطوطاته المنشورة.

أما مصطلح الخطاب فإن أشهر وثيقة؟ تناوله فيها سوسير بالنظر هي المذكرة حول الخطاب، التي يقول فيها: «لا يبتكر اللسان إلا لغاية التخاطب، ولكن ما الذي يفصل الخطاب عن اللسان، أو عبارة أخرى، ما الذي، في لحظة ما، يجيز لنا القول بأن اللسان تحول إلى خطاب؟ إن اللسان يتوفر على مجموعة من المفاهيم الجاهزة، أي متخذة شكلاً لسانياً، مثل ثور، وبحيرة، وسماء، وقوي،

وأحمر، وحزين، وخمسة، وذاب، ورأى، ففي أي وقت، واستنادا إلى أي علمية، ووفقا لأي علاقة، وفي أي ظروف، تُنشأ هذه المفاهيم خطابا؟ إن سلسلة المفاهيم هذه، على الرغم من سعتها بما توحى به من أفكار، لن تُطرح أبداً أي إنسان أن المتلفظ بها يريد إبلاغه شيئا ما. فما الذي يجب توفره حتى نفهم شيئا ما من خلال استخدام المفاهيم التي يتوفر عليها اللسان؟ والسؤال هذا سؤال عن ماهية الخطاب، والإجابة عنه لأول وهلة إجابة بسيطة: ففيما بينما يقوم الخطاب على التوكيد على العلاقات التي تتعدّد بين هذه المفاهيم التي صيغت لسانيا، يقتصر اللسان، سلفا، على صياغة المفاهيم، منفردة تنتظر أن يجمع بينها حتى يتم التعبير عن الفكر» (سوسير 1996، ص277). وإن الذي يدعوننا إلى الموازنة بين مصطلح الكلام والخطاب اشتراكهما في وصف سوسير لهما بكونها نشاطين لسانيين، وقد كنا في كتابنا، «سوسير من جديد»، ألمحنا إلى العقبات الناجمة عن الترجمة، والتي عادة ما تحول دون تمثيل دقيق وأصيل للمعنى، فلو عدنا إلى النص الأصلي لألفينا سوسير يعبر عن علاقة الخطاب باللسان بقوله: «*La langue entre en action comme discours*»، في حين أننا اكتفينا بترجمة العبارة على النحو التالي: «إنّ اللسان تحوّل إلى خطاب»، فأغفلنا، أو فقدنا، دلالة هامة من دلالات هذه العبارة، وهي أن اللسان إنما يتحول إلى خطاب، عن طريق الفعل؛ أي أن الخطاب يَفْعَلُ اللسان، فيصبح الخطاب بذلك نشاطا لسانيا.

إن توارد مصطلح الخطاب على لسان سوسير يعبر عن سمة من سمات أصالة فكره اللسانياتي مقارنة بأدبيات لسانيات القرن التاسع عشر، فهذا الأخير لم تكن تحتفي به مثلما لم تحتف في بادئ الأمر مدرسة فرانز بوب بمصطلح الكلام، وكانت تقتفي التحولات الصوتية من خلال مقارنة نصوص مختلفة من عصور متباعدة، ولم يحدث التحول من المكتوب إلى المنطوق إلا بفضل جهود النحاة الجدد في العقود الأخيرة من القرن ذاته، الذين انتقلوا باللسانيات من مدرسة اللسان المكتوب إلى الكلام المنطوق. لكن الدراسة هذه باتت دراسة صوتية بامتياز، إنها دراسة أصوات اللسان، ودراسة ملكة التلفظ بالأصوات (توربان 1996/1995، ص254).

ولقد أشار سوسير إلى هذه التحولات التي شهدتها اللسانيات، بقوله: «إن مدرسة اللسانيات الأولى [ويعني بها مدرسة بوب] لم تكن تنظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة، بل كانت، جملة، تجهل اللغة، ولا تعنى إلا باللسان (أي بمجموع تمظهرات اللغة في زمن معلوم، عند شعب مخصوص) ولم تتمثل هذا اللسان إلا من منظور الكتابة، فلا وجود للكلام عندها، بل مجرد تجميع من الحروف. ولقد خطت اللسانيات خطوة على إثر الانتقال من الحرف إلى الصوت الملفوظ، ومن الورق إلى الفرد المتكلم. لكنها لم تترق إلى اللغة بعد، وإن كان ثمة حظ للكلام. إن ما حققته السنوات

الأخيرة من استكشافات يتمثل في وضع كل ما يتعلق باللغة واللسان في موقعهما الحقيقي، أي في الفرد المتكلم، بوصفه فردا إنسانيا، وفردا اجتماعيا» (سوسير 1996، ص130).

من شأننا أن نرسم، استنادا إلى هذه الشهادة التي يدلي بها سوسير، الخطوات التي خطتها لسانيات القرن التاسع عشر منذ تأسيسها على يد فرانز بوب، أما المرحلة الأولى فهي ما يمكن تسميته بمرحلة اللسان المكتوب، وهي تكاد تشمل القرن التاسع عشر برمته، على الرغم من انتقال اللسانيات من فترة نحوية مقارنة تسعى إلى استكشاف علاقات القرابة القائمة بين الألسن استنادا إلى ما توفره النصوص المكتوبة من دلائل، إلى فترة ثانية تبدأ عموما بمطلع النصف الثاني من القرن، وانتقلت فيها اللسانيات من الدراسة النحوية المقارنة إلى الدراسة التاريخية المقارنة، ثم تلت هذه المرحلة مرحلة ثالثة، كان للصوتيات فيها حظ كبير لعنايتها بالكلام، وكان أبرز روادها هم النحاة الجدد الذين أعادوا للفرد المتكلم اعتباره. لكنهم قَصروا في الانتقال من مذاكرة الألسن إلى مذاكرة اللغة. ولئن كان سوسير قد عاصر هذه المرحلة الثالثة وروادها، وكان له هو الآخر اجتهاد في الانتقال من اللسان المكتوب إلى الكلام المنطوق والعناية بالفرد، فإنّ تفرد في تاريخ الفكر اللسانياتي الحديث، وانتهاجه منهجا فريدا يجب أن يؤكد، فقد أعاد سوسير لمفهوم اللسان أهمية، بالانتقال بالدرس اللسانياتي من الكلام إلى اللسان، بوصفه الغاية التي ينشدها، ولقد عبر يالمسليف عن هذه الحقيقة بقوله: «لقد توصل سوسير إلى استكشاف اللسان، في الوقت الذي كان عصره لا يعنى إلا بالكلام» (يالمسليف 1942، ص29-30). لكن الانتقال من الكلام إلى اللسان صاحبه، في تصور سوسير، انتقال إلى اللغة بوصفها ظاهرة، واتخذ في الآن ذاته الكلام والفرد المتكلم موقعهما الطبيعي من البحث اللسانياتي. فضلا عن النص المخصوص لمفهوم الخطاب الذي جئنا على ترجمته منذ حين، فإن نصوصا أخرى تحتفي به هي الأخرى، فقد استعان به سوسير في مناسبات متعددة للتعريف بعدد من المفاهيم، والتعبير عن عدد من مواقفه من التصورات النظرية، من مثل موقفه من التحولات اللسانية، في مثل قوله: «إن كل التغيرات، سواء كانت تغيرات صوتية أو تغيرات نحوية (قياسية)، إنما تتم في الخطاب، وليس ثمة من موقف يجري فيه الفرد تغييرا على ما يكتنزه في ذهنه من اللسان، فيبتكر أشكالا جديدة ليستعملها مستقبلا في خطابه، بل إن كل ابتكار إنما يقع بعد ارتجال، في الكلام، فينفذ إما إلى الكنز الشخصي للسامع أو إلى الكنز الشخصي للمتكلم» (سوسير 1996، ص95).

المراجع:

- Borgström C. H., «The Technique of Linguistics Description», Acta Linguistica, vol. 5, n° 1, 1945, pp. 1-14.
- Bouquet S., «La linguistique générale de Ferdinand de Saussure. Textes et retour aux textes», Historiographia Linguistica, XXVII, n° 2 et 3, 2000, pp. 265-277.
- Frei H., «A propos de l'éditorial du volume IV», Acta Linguistica, vol. 5, n° 1, 1945, pp. 61-62.
- Hjelmslev L., «Langue et parole», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 2, 1942, pp. 29-44.
- Hjelmslev L., La stratification du langage, Word, vol. 10, n° 2-3, 1954, pp. 163-188.
- Mauro T. de, Notes biographiques et critiques sur F. de Saussure, in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique par T. de Mauro, Paris, Payot, 1972, pp. 319-477.
- Rastier F., «Saussure et l'émancipation de la sémiotique», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 68, 2015, pp. 61-74.
- Saussure F. de, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1968.
- Saussure F. de, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique par T. de Mauro, Paris, Payot, 1972.
- Saussure F. de, Deuxième cours de linguistique générale (1908-1909) d'après les cahiers d'Albert Riedlinger et Charles Patois, édité par E. Koamtsu et G. Wolf, Tokyo, Pergamon, 1996.
- Saussure F. de, Écrits de linguistique générale, texte établi et édité par S. Bouquet et R. Engler, Paris, Gallimard, 2002.
- Turpin B., «Discours, langue et parole dans les cours et les notes de linguistique générale de F. de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 49, 1995/1996, pp. 251-266.